مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 05 العدد 01 - جوان 2022

الشمول المالي الرقمي كآلية للتخفيف من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الدول العربية

Digital Financial Inclusion as a Mechanism to Mitigate the Economic Repercussions of the Corona Pandemic on Arab Countries

د. الزهرة بوازدية

جامعة العربي التبسي تبسة، zohra.bouazdia@univ-tebessaa.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/04 **تاريخ القبول:** 2022/05/19

ملخص:

عرفت الاقتصاديات العربية صدمة قوية جراء تفشي فيروس كورونا، الذي تسبب في تعطل شبكات الإنتاج وقيد تدفق السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال...إلخ. الأمر الذي كلف العديد من الدول خسائر فادحة، أثرت بعمق عليها ووجدت نفسها مجبرة على البحث عن سبل للتعافي الاقتصادي. قد يكون الشمول المالي الرقمي أحد هذه السبل، لذا جاءت هذه الدراسة لإبراز دور الشمول المالي الرقمي في التخفيف من أثر الجائحة على الدول العربية اقتصاديا. وقد تم التوصل إلى أن الشمول المالي الرقمي يلعب دورا حاسما في عملية التنمية، كما أن تعميم الخدمات المالية الرقمية لن يكون إلا من خلال ركيزتين: أهمية الحصول على التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية، وتسريع تعميم الشمول المالي الرقمي للمدفوعات كبيرة الحجم.

كلمات مفتاحية: جائحة كورونا، الاقتصاديات العربية، الشمول المالي الرقمي

تصنيفJEL :I10، O50، O30.

Abstract :

Arab economies have experienced an undeniable shock due to the outbreak of the Coronavirus. The latter has caused the disruption of production networks, restricted the flow of goods, services and the movement of capital...etc. The results of this outbreak is that many countries faced heavy losses that have affected them deeply and forced them to search for ways to recover economically. Digital financial inclusion comes in several methods. On this basis, the present research paper aims to highlight the role of digital financial inclusion in mitigating the economic impact of the pandemic on Arab countries. It was concluded that digital financial inclusion plays a critical role in the development process, and that its services will only be given in two pillars: the importance of access to technology and digital infrastructure, and accelerating the generalisation of digital financial inclusion for large and significant payments.

Keywords: Corona pandemic, Arab economies, digital financial inclusion.

Jel Classification Codes :I10, O50, O30 .

1.مقدمة

لا تعتبر جائحة كورونا أزمة صحية عالمية غير مسبوقة فحسب، بل هي كذلك أزمة عالمية كلية رمت بأطرافها على كل القطاعات: الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، والنفسية...إلخ.وقد سارعت الحكومات العربية منها والغربية إلى اتخاذ إجراءات عديدة لاحتواء الجائحة والتصدي لانتشارها، كإجراءات الإغلاق لكل المرافق وأماكن التجمعات المختلفة والحد من حركة التنقل. ووصلت في بعض البلدان إلى الحجر الكلي، وتقليص ساعات العمل في القطاعين العام والخاص وغيرها من الإجراءات الوقائية.

وقد كان لهذه الإجراءات تداعيات عديدة وفي ميادين مختلفة، منها التداعيات الاقتصادية التي تجلت بدرجات متباينة ومتفاوتة على كل دول العالم. وبسبب الآثار الاقتصادية المدمرة التي خلفتها إجراءات مجابهة الجائحة، كان على الدول العربية أن تسارع إلى الشروع في التقليل من إجراءات تطويق انتشار الوباء ومحاولة تحقيق قدر من التوازن بين متطلبات حماية الصحة العامة، ومنع انهيار الاقتصاد. وبهذا يبرز أمام الدول العربية تحد آخر لا يقل شأنا عن الأول وهو الحاجة إلى الحد من تدهور معدلات النمو الاقتصادي في بلدان تعاني أصلا من معدلات نمو منخفضة أو متوسطة، وساهمت الجائحة في جعلها أكثر تدهورا.

ولكن الإشكالية التي تواجهها هذه الدول، كيف يمكنها استئناف النشاط الاقتصادي في ظل تواصل انتشار الفيروس وتطوره وظهور طفرات وسلالات جديدة مثل السارس كوفيد السلالة الألمانية سريعة الانتشار والدلتا ...إلخ؟ خاصة وأن الجانب المالي والتمويلي الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد قد عرف تطورا متزايد مقترن بالتحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، لهذا تظهر أهمية وجدوى الاستفادة من هذه التطورات التكنولوجية المالية لتدارك تفاقم التداعيات الاقتصادية على الدول العربية الناجمة عن تطور الجائحة.

في ضوء ما سبق تتبلور إشكالية هذه الورقة البحثية كالآتي:

- **كيف للشمول المالي الرقمي أن يساعد الدول العربية في التخفيف من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا؟**

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- الوقوف على تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاديات العربية.
- محاولة التأطير النظري للشمول المالي الرقمي.

- تحليل مساهمة الشمول المالي الرقمي في التخفيف من آثار جائحة كورونا من الناحية الاقتصادية على الدول العربية.

وفي سبيل الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة تم اعتماد المنهج الوصفي في كل خطوات البحث، من خلال إتباع أسلوب التحليل خاصة ما تعلق بالآثار الاقتصادية. وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كالآتي:

_ تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاديات العربية؛

_ الإطار النظري للشمول المالي الرقمي؛

_ الشمول المالي الرقمي كآلية للتخفيف من آثار جائحة كورونا الاقتصادية عربيا.

2.تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاديات العربية

لقد اتجهت المنظمات الدولية إلى تعديل العديد من التوقعات بشأن النمو الاقتصادي العالمي آخذة بنظر الاعتبار الآثار السلبية للوباء، الذي امتدت آثاره إلى المنطقة العربية مع تفشي الوباء وانتشاره في هذه الدول. لهذا سيتم التركيز على الآثار الاقتصادية للجائحة على الدول العربية والتي عرفت تطورا مرتبطا بدرجة تفشي الوباء وحدة الإجراءات المتخذة لمجابهته من جهة والوضع الاقتصادي الذي يميز كل دولة عربية حتى قبل الجائحة من جهة أخرى.

قلبت جائحة كورونا اقتصاديات العالم رأسا على عقب، حيث أدى التراجع في النمو العالمي إلى خسائر فادحة على المنطقة العربية، منها خسائر في الصادرات لا تقل عن 28 مليار دولار وتوقعات انخفاض كبير للواردات بالمنطقة قد تصل إلى111 مليار دولار نتيجة للآثار الوخيمة للجائحة. وحسب سيناريو تدهور الأوضاع قد تتسبب الجائحة في تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية في عام 2020 بمقدار 17,8 مليار دولار أي بنسبة 45% تقريبا وهي النسبة الأقل منذ أن عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا في المنطقة من 88,5 مليار دولار عام 2008 إلى 31 مليار دولار في عام 2018 (نتيجة الاضطرابات السياسية التي هزت المنطقة).(unescwa, 2020). حيث أنه ما كاد معدل النمو الاقتصادي العربي في عام 2018 يخرج من انكماشه، ويرتفع نسبة إلى ما كان عليه في عام 2017 حتى شهد تراجعا كبيرا مع انتشار الجائحة. وسجل هذا المعدل بالأسعار الثابتة ارتفاعا من نحو 0,5 % في عام 2017 إلى نحو 2,1 % بحلول نهاية عام 2018، وهو أقل من معدل النمو الاقتصادي العالمي، ثم انخفض إلى 1,4 % في عام 2019، لتواجه الاقتصاديات العربية خلال عام 2019 مشكلة انخفاض معدلات نموها الاقتصادي متضافرة مع

تأثيرات الجائحة لتتدهور بقيمة سالبة متوقعة عام 2020 وصلت إلى 4,4 % كما يوضحها الشكل أدناه, على أن يتم تسجيل معدلات نمو أفضل مع ظهور بوادر التعافي الاقتصادي خلال سنتي 2021 و2022.(المركز العربي للأبحاث، 2020، صفحة 16)

الشكل1: توجهات النمو الاقتصادي في الدول العربية

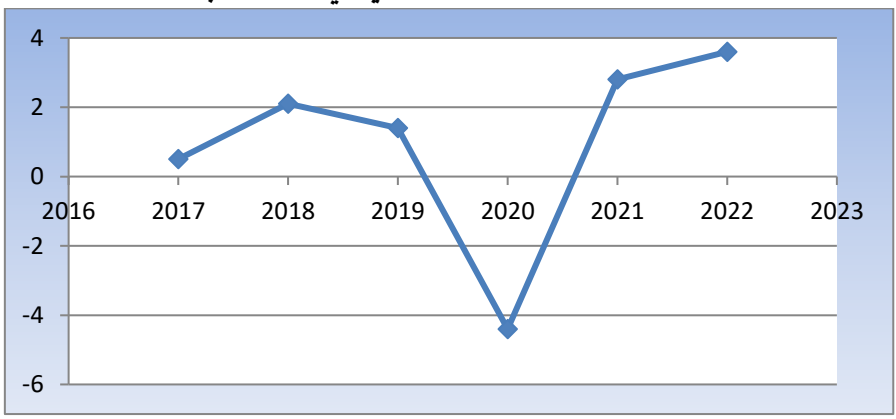

المصدر: تم إعداده من طرف الباحثة بناء على إحصائيات: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 69)

كما تسببت جائحة «كورونا» في آثار اقتصادية عنيفة على الاقتصاديات العربية، إذ بلغ إجمالي الخسائر حتى الآن نحو 1.2 تريليون دولار، وسط توقعات بفقدان نحو 7.1 مليون عامل وظائفهم، وفقاً لتقرير صادر عن جامعة الدول العربية، التي دعت لإنشاء صندوق للأزمات يمكن أن يدفع إلى تخفيف وطأة الظرف القاهر.(جريدة العرب الدولية، 2020)

إن الصدمة التي أحدثها انتشار فيروس كوفيد 19 في المنطقة العربية، كانت مزدوجة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مما تسبب في ارتفاع نسب البطالة بشكل ملحوظ وخاصة بين صفوف الشباب، كما تسبب في فقدان ملايين العمال لوظائفهم إما نتيجة تدابير الإغلاق الجزئي والكلي التي اتخذتها الدول العربية ودول العالم أو نتيجة تسريح لعدد كبير من العمال في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا، في حين يعتبر النساء والعاملين في القطاع غير المنظم الخاسر الأكبر من تداعيات الأزمة.(مصطفى، 2020، صفحة 9)

بالنسبة لسوق العمل في المنطقة العربية كانت تعاني ظروفا صعبة قبل تفشي الوباء، فمن جهة أدت التقلبات في أسعار النفط إلى إضعاف نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية (الجزائر ودول مجلس التعاون مثلا)، على الرغم من الجهود التي تبذلها للتنويع الاقتصادي ومن جهة

أخرى تعاني دول أخرى صراعات وحروب (العراق، سوريا، ليبيا...) أو دول تشهد تدفق كبير للاجئين كالأردن. وتتباين تأثيرات الجائحة على سوق العمل بين مختلف البلدان العربية على الرغم من أن قياسها بدقة يظل صعبا في ضوء انعدام الشفافية وعدم توافر المعلومات والإحصائيات الرسمية. في حين أنه من المبكر إجراء تقييم دقيق للأثر الاقتصادي لأزمة جائحة كورونا في سوق العمل، ما لم تتضح آفاق استعادة النشاط الاقتصادي عافيته، فإن التدابير التي يتم تنفيذها حاليا في أغلب بلدان العالم لمنع انتشار الوباء، مثل الحجر الصحي، وما يدعى بـ "التباعد الاجتماعي" وإغلاق الأسواق وخطر التجمعات وما إلى ذلك، خلفت آثارا عميقة في أسواق العمل والظروف المعيشية للأسر. وما يجعل الوضع أكثر خطورة أن انخفاض الدخل من الأنشطة المحلية يتوافق مع نضوب مصادر أخرى مهمة للأسر، مثل التحويلات المالية لأفراد العائلة المهاجرين. (المركز العربي للأبحاث، 2020، صفحة 3)

وقد شهد عام 2020 تأثر المستوى العام للأسعار بالإجراءات الاحترازية التي قامت باتخاذها معظم الدول العربية كنتيجة لانتشار وباء كوفيد 19 الأمر الذي أثر على مستويات العرض والطلب من السلع والخدمات في اتجاهات ذات أثر متباين على معدلات التضخم، فمن ناحية نتج عن انتشار الفيروس عدم انتظام سلاسل الإمداد لبعض السلع والخدمات مما تسبب في ارتفاع أسعارها، فيما أدى تراجع مستويات الدخول وفقدان الوظائف إلى انكماش الطلب الكلي وهو ما عمل على امتصاص جانب من الضغوط التضخمية. كما تأثرت معدلات التضخم في عام 2020 باتجاه بعض الدول العربية إلى زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات لتعزيز قدرتها على الحصول على موارد مالية لدعم التعافي الاقتصادي. كذلك تعرضت قيمة عملات بعض الدول العربية لضغوطات مع تراجع مستويات الاحتياطي من النقد الأجنبي في ظل الانخفاض الذي شهدته مستويات المعروض من النقد الأجنبي. كمحصلة للتطورات السابقة ارتفع معدل التضخم في الدول العربية في مجموعة ليصل إلى 14,4 % مقارنة مع نحو 4,9 % خلال عام 2019. ومن المتوقع تراجع معدل التضخم إلى حوالي 10,6 %، كما يتوقع مواصلته الانخفاض إلى 5,9 % في عام 2022. يأتي ذلك تماشيا مع قيام معظم الدول العربية بالتخفيف من الإجراءات الاحترازية للجائحة مع توافر اللقاحات على نطاق واسع وتحسن مستويات المعروض من السلع والخدمات. (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 31) وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 2: اتجاهات معدل التضخم في الدول العربية

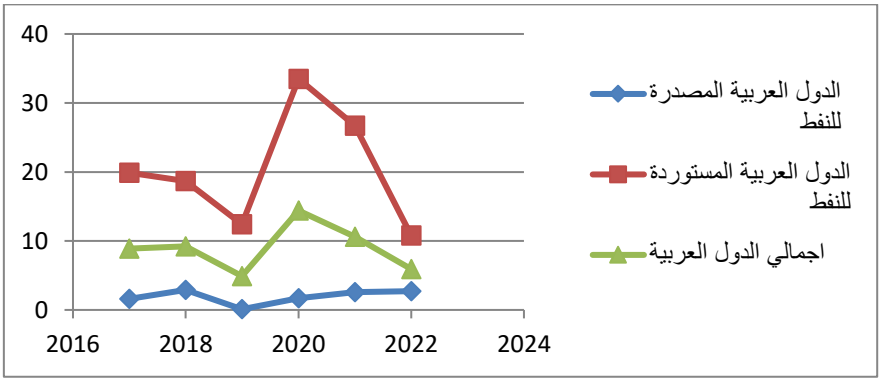

المصدر: تم إعداده من طرف الباحثة بناء على: (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 70)

وفي محصلة الخسائر جراء الجائحة 420 مليار دولار من رؤوس أموال الأسواق، وخسائر بقيمة 63 مليار دولار من الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) وديون إضافية تبلغ 220 مليار دولار، وخسارة 550 مليون دولار يوميا من إيرادات النفط وتراجع للصادرات بقيمة 28 مليار دولار، وخسارة أكثر من 2 مليار دولار من إيرادات التعريفات الجمركية. ومن أكثر القطاعات تضررا بهذا الوباء قطاع النفط والسياحة والنقل الجوي، كما برزت أهمية الاهتمام بقطاعات صناعة المستلزمات الطبية، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من جراء "كورونا".(جريدة العرب الدولية، 2020).

جائحة كورونا كما وصفتها رئيسة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجينا هي الأسوأ منذ الكساد الكبير منذ ثلاثينيات القرن الماضي. ولم يسلم منها أي مجال فقد بينت الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي لسنة 2020 أن الجائحة من الممكن أن تساهم في خفض تحويلات العمالة المهاجرة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 19% لتصل إلى 74 مليار دولار أمريكي. ويتوقع أن يترتب على هذا الانخفاض جملة من الآثار السلبية، إضافة إلى ما هو قائم من معوقات هيكلية تعانيها بالفعل الاقتصاديات العربية، خصوصا اضطراب أسعار الصرف، وتآكل الاحتياطي النقدي وانخفاض الاستثمارات.(المركز العربي للأبحاث، 2020، صفحة 25)

كما وضع التأثير المشترك لـCOVID-19 والانخفاض التاريخي في أسعار النفط الأنظمة المالية لبعض الدول العربية على شفا الانهيار، حيث بلغت الخسائر في متوسطها 23 % لأسواق الأسهم العربية الرئيسية بحلول نهاية الربع الأول من عام 2020. مما وضع أداء الأسواق المالية دون

انهيار 2008–2009، خاصة في الاقتصاديات المعتمدة على النفط، حيث سجلت دول مجلس التعاون الخليجي أعلى مستويات خسائر سوق رأس المال منذ عقود مع تحمل الإمارات العربية المتحدة أعلى تكلفة. كما أن الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، مثل مصر والمغرب وتونس، هي في وضع غير مستقر بالمثل. وتشهد المنطقة العربية انخفاضًا غير مسبوق في الطلب على الأسهم والسلع، وتشديد الأوضاع المالية وارتفاع أقساط المخاطر وانخفاض مرونة القطاع المصرفي. وهذا يتطلب تدابير فورية من الحكومات العربية والبنوك المركزية للحفاظ على سيولة القطاع المالي وتسهيل الائتمان. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات التخلف عن السداد من 5 % في عام 2019 إلى 10% في عام 2020 في المتوسط، ومعدلات القروض المتعثرة ستتضاعف لتصل إلى حوالي 6 %. ومن المتوقع أن تتأثر البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من البنوك التقليدية، حيث إنها أكثر انكشافًا على القطاع الحقيقي الذي اعتمدته كمبدأ لدعم الأصول. (UNESCWA, 2020, p. 2)

جائحة كورونا والأوضاع المتردية التي تعيشها الدول العربية بدرجات متفاوتة وفي العديد من النواحي كان لها الأثر الواضح من الناحية الاقتصادية، وما فعلته الجائحة فقط أنها عززت من شدة هذه الظروف وكشفت أوجه القصور في العديد من الأمور التي كانت ستساعد الدول العربية على مواجهة الوباء وتداعياته على كل الأصعدة بصورة أفضل سواء الصحية منها، الاجتماعية، المالية والنقدية أو الاقتصادية بصفة عامة. وبما أن المال هو عصب الحياة الاقتصادية فإن إجراءات الإغلاق وضرورة التباعد الاجتماعي الناجمة عن الجائحة والتي يتم التشديد والتخفيف منها مع كل انفراج أو ظهور لسلالات جديدة للوباء الذي لازالت معالم اندثاره غامضة يحتاج الولوج إلى عالم أكثر ديناميكية ومواكبة لهذه الظروف للتعايش معها ومحاولة النهوض بالاقتصاديات العربية في أقرب وقت من الناحية المالية سيكون الشمول المالي الرقمي أحد الحلول التكنولوجية التي لا مفر منها.

3.الإطار النظري للشمول المالي الرقمي

في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تسارعت الجهود للبحث عن فرص التمويل وزيادة الشمول المالي، بالإضافة إلى تطوير هذه المساعي لتواكب التطورات المقترنة بالتحول الرقمي المتسارع الذي شهدته كل القطاعات وعلى رأسها القطاعات الاقتصادية، ليبرز الشمول المالي الرقمي كنتيجة منطقية لانتشار الحلول التكنولوجية الرقمية التي تلعب دورا متزيدا في تسريع عجلة الشمول المالي.

1.3 تعريف الشمول المالي:

لا يوجد إجماع عالمي على تعريف موحد للشمول المالي بل اختلفت تعاريفه ومعانيه:

حسب البنك الدولي تم تعريفه على أنه: "توفير إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة، ومقدمة بطريقة مسؤولة ومستدامة تلبي احتياجاتهم من معاملات تشمل المدفوعات والمدخرات وخدمات الائتمان والتأمين."(منشورات الأمم المتحدة الاسكوا، 2019، صفحة 45)

كما عرف على أنه: " عملية ضمان الإتاحة والوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها جميع طبقات المجتمع ولا سيما الفئات الضعيفة مثل أصحاب الدخل المنخفض. والشمول المالي تحكمه تكلفة معقولة وعادلة."(Mohamed & Zoheir, 2019, p. 403)

ويشير "الشمول المالي" للوصول الشامل للأسر والمؤسسات، إلى مجموعة مناسبة من الخدمات المالية بتكلفة معقولة تقدمها مجموعة من المؤسسات المالية المسؤولة والمستدامة. (GPFI, 2013, p. 2)

الشمول المالي يعني" التوفير المستدام للخدمات المالية ميسورة التكلفة التي تدخل الفقراء في الاقتصاد الرسمي، ويتضمن النظام الشامل مجموعة من الخدمات المالية التي توفر فرصًا للوصول إلى الأموال وتحريكها، تنمية رأس المال وتقليل المخاطر ويتم تقديم هذه الخدمات من قبل البنوك وغيرها من مؤسسات الخدمات المالية التقليدية أو من قبل مقدمي الخدمات غير البنكية". (International Telecommunication Union, 2016, p. 2)

وكمحصلة لما سبق يمكن تعريف الشمول المالي على أنه، التوفير الدائم والمستدام للخدمات المالية التي تخدم الأفراد والمؤسسات لا سيما الفئات الضعيفة في المجتمع خاصة الشباب والنساء، على أن تكون هذه الخدمات ذات تكلفة معقولة وعادلة من طرف البنوك ومختلف المؤسسات المالية الأخرى.

2.3 أهمية الشمول المالي لتحقيق التنمية الاقتصادية:

بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد, فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية, وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة وترفع الإنتاجية والدخول والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية وقد يساعد على فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك وإدارة

المخاطر المالية التي يواجهونها, والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال.(ضيف، 2020، صفحة 479)

ويؤدي الوصول إلى الخدمات المالية دورا حاسما في عملية التنمية، وذلك من خلال تسهيل النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في الدخل, وتتيح أنظمة الشمول المالي للفقراء تسهيل الادخار والاقتراض لبناء الأصول الخاصة بهم, ولعمل الاستثمارات في التعليم والمشاريع الريادية لتحسين أحوالهم المعيشية, وإن الشمول المالي له أهمية كهدف من أهداف السياسة العامة للدولة لتحسين حياة أفراد المجتمع كافة, وبشكل خاص الفقراء, والوصول إلى التنمية المستدامة .(الشحادة، قاسم، و الرفاعي، 2020، صفحة 3)

فقد أصبح الشمول المالي هدفا رئيسيا للعديد من الدول إلى جانب الاستقرار النقدي يمكن أن يعمل على تحقيق ما يلي:(بوقرة، بوطلاعة، و ساعد بخوش، 2020، صفحة 147)

- ✓ يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول، بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. ذلك أن النظام المالي الذي يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار.
- ✓ يمثل عاملا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتمكين المرأة، تمويل المشروعات المصغرة، الحد من الفقر وعدم المساواة، توفير فرص العمل، دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

3.3 مبادرة الشمول المالي في الدول العربية:

تتميز المنطقة العربية بإمكانياتها الملائمة التي تسمح لها باتخاذ خطوات مناسبة فيما يتعلق بالشمول المالي في هذا السياق، يعمل صانعو السياسات والسلطات التنظيمية على إجراء إصلاحات مهمة لدعم الشمول المالي، خاصة منها دعم الوصول للتمويل الرسمي لنسبة 63 % من المواطنين الذين تفوق أعمارهم 15عاماً، وكذلك الشركات. فإذا كان413 مليون نسمة عدد سكان الدول العربية فإن 63% من السكان لا يزال بإمكانهم الاستفادة من الحصول على التمويل الرسمي كما يساهم

الشمول المالي في تحقيق ثمانية أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030.(AMF, 2020, p. 4)

الهيئات والسلطات المالية العربية بالتعاون مع صندوق النقد العربي جهودا كبيرة لريادة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية. في هذا الصدد، بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2012 بإنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الذي يتولى صندوق النقد العربي القيام بأعمال الأمانة الفنية له. يكمن دور الفريق في المساهمة في تطوير سياسات وإجراءات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. كما حدد المجلس يوم السابع والعشرين من أفريل من كل عام مناسبة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي.

تزايد في السنوات الأخيرة دور التكنولوجيا الرقمية في تعزيز الشمول المالي، فالخدمات المالية الرقمية تعمل على ربط الأعوان الاقتصاديين بالبنوك والموردين والأسواق بسهولة وبتكلفة ميسورة، وتسهيل المعاملات من نظير إلى نظير، وبإمكانها الوصول إلى المناطق النائية حيث لا توجد البنوك والمؤسسات المالية. وهو ما أضفى الطابع الرقمي على مفهوم الشمول المالي، وجعل المصطلحين مقترنين مع بعضهما في مصطلح الشمول المالي الرقمي."(شكرين، 2021، صفحة 217)

4.3 تعريف الشمول المالي الرقمي:

يشير مصطلح الشمول المالي الرقمي إلى "القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم(طلحة و الفران، 2020، صفحة 1)

يمكن تعريف "الشمول المالي الرقمي" على أنه نتيجة الوصول الرقمي إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان المستبعدين أو المحرومين سابقًا. يجب تصميم هذه الخدمات وفقًا لاحتياجات العملاء، وتقديمها بطريقة مسؤولة، وبتكلفة في متناول العملاء، ولكنها كافية لضمان استمرارية تقديم الخدمات.(CGAP, 2015, p. 1)

وعليه فإن الشمول المالي الرقمي هو الإتاحة الدائمة للخدمات المالية بتكلفة منخفضة وعادلة بالاعتماد على المزايا التي توفرها التكنولوجيا المالية في مجال الخدمات المالية الرقمية.

5.3 واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية

تعول الدول العربية على الشمول المالي الرقمي لتسهيل نفاذ 63% من السكان البالغين إلى الخدمات المالية، لاسيما من فئات الإناث والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تبلغ نسبة الإناث المشمولات ماليا 26% من إجمالي الإناث البالغات، فيما تبلغ نسبة الشباب المشمولين ماليا إلى 22%، ولا تتوفر إلا لنحو 9% من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فرص النفاذ للتسهيلات الائتمانية البنكية. كذلك يوفر حجم تدفقات تحويلات العاملين في المنطقة العربية، الذي وصل إلى نحو 60 مليار دولار في عام 2019، فرصة كبيرة للاستفادة من هذه التحويلات في الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية.(طلحة و الفران، 2020، صفحة 8)

تركز الدول العربية على ما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي لاسيما من خلال التوسع في تقديم الخدمات البنكية والمالية عبر الأنترنيت والهاتف النقال في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في دعم الخدمات المالية والشمول المالي. ومن خلال الشكل الآتي:

الشكل(3): نسبة السكان البالغين المستخدمين للأنترنيت والهاتف المحمول في النفاذ المالي إلى إجمالي السكان البالغين لسنة 2017

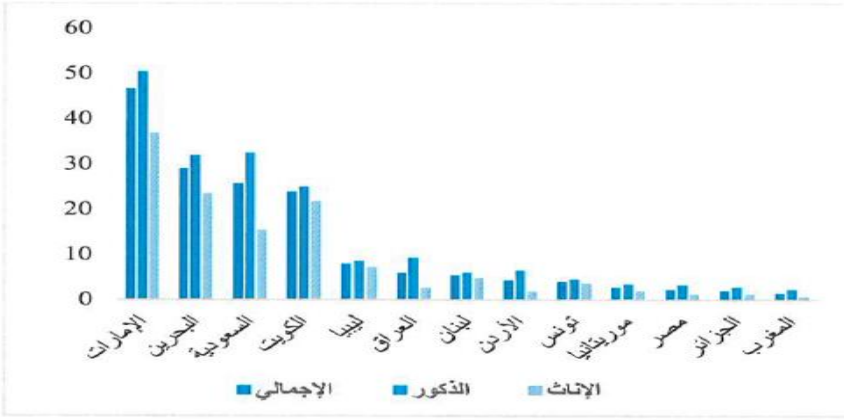

المصدر: (طلحة و الفران، 2020، صفحة 05)

الواضح من الشكل أن أربع دول عربية فقط حققت معدلات مرتفعة في استخدام الأنترنيت والهاتف المحمول في المعاملات المصرفية وهي: الأمارات (46,6%)، البحرين (29%)، السعودية (25,7%) والكويت (23,8%)، في حين تراوحت النسبة في الدول العربية الأخرى ما بين (1,5%) في المغرب و (7,9%) في ليبيا. لكن النسبة لإجمالي الدول العربية على الرغم من تحسنها إلا أنها

تبقى الأدنى عالميا. وهذا ما يجعل الدول العربية تواجه تحد وضع إستراتيجية واضحة للتوسع في المعاملات الرقمية.

الشكل 4: مقارنة إقليمية نسبة السكان البالغين المستخدمين للأنترنيت والهاتف المحمول في النفاذ المالي إلى إجمالي السكان البالغين لسنة 2017

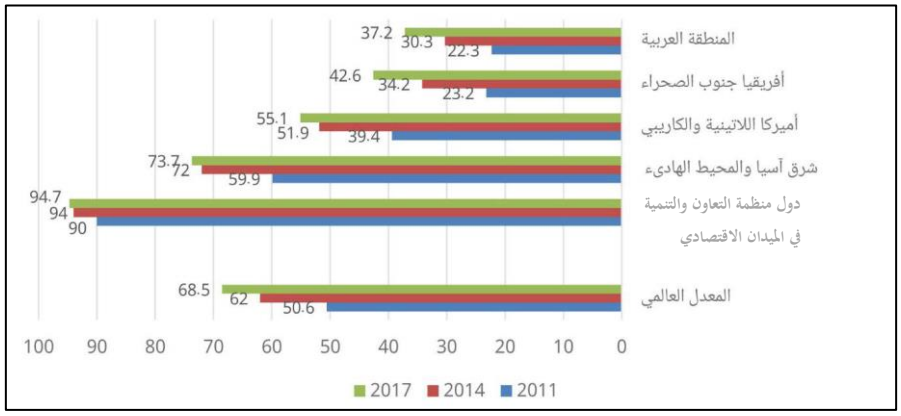

المصدر: (منشورات الأمم المتحدة الاسكوا، 2019، صفحة 51)

كما يرتبط الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية بالتوسع في أنظمة الدفع الإلكتروني واتجاهاتها المتعددة مثل استخدام المحافظ الرقمية، والدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية والمعاملات اليومية. وإيجاد حلول جديدة من أجل دعم الدفع الالكتروني وتحقيق الشمول المالي.

الشكل5: نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الإلكتروني

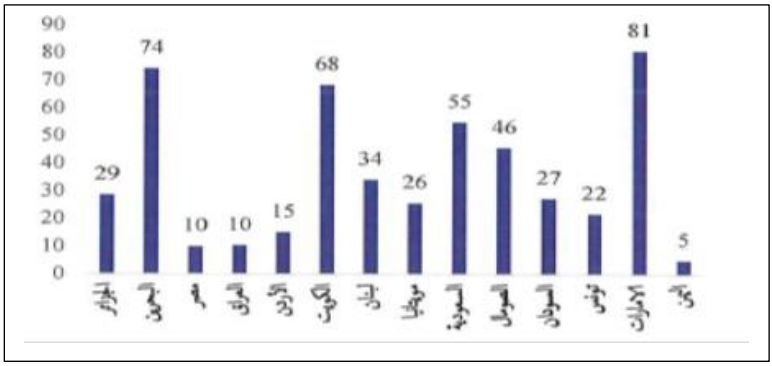

المصدر: (طلحة و الفران، 2020، صفحة 6)

على الرغم من الفوائد التي تحققها الخدمات المالية الرقمية والجهود المبذولة لرقمنة المعاملات النقدية بشكل متزايد، لا تزال هناك تحديات كبيرة للاستفادة بسرعة وفعالية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشمول المالي بشكل هادف. لم تتحقق بعد الإمكانات الكاملة للأموال المتنقلة، حيث لا يزال ملياري شخص في البلدان النامية يفتقرون إلى بديل قابل للتطبيق للاقتصاد النقدي والخدمات المالية غير الرسمية. 1.7 مليار منهم يمتلكون هواتف محمولة، لكن الصناعة وجدت صعوبة في إطلاق وتوسيع نطاق الخدمات لمن لا يتعاملون مع البنوك لأن العديد من الهيئات السياسية والتنظيمية لم يتم تمكينها بشكل حقيقي حتى الآن. (International Telecommunication Union, 2016, p. 04)

4. الشمول المالي الرقمي كآلية للتخفيف من آثار جائحة كورونا الاقتصادية عربيا:

لقد كان الشمول المالي الرقمي أولوية إنمائية قبل ظهور جائحة كورونا، وهو الآن ضرورة لا غنى عنها للإغاثة في الأمد القصير وكعنصر رئيسي للجهود الرامية إلى تحقيق تعاف مستدام واسع النطاق.

1.4 متطلبات دعم الشمول المالي الرقمي:

أكد البنك الدولي في تقاريره على ضرورة العمل على تعميم الخدمات المالية الرقمية من خلال مخططي عمل أساسيين: وهما أهمية الحصول على التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية، والفرص المتاحة لتسريع تعميم الشمول المالي الرقمي من خلال المدفوعات كبيرة الحجم.(ميلر, مارغريت ، ليورا كلابر، 2020)

ومن أهم مؤشرات قياس جودة البنية التحتية المستخدمة في الدول العربية مؤشر نسبة استخدام الهاتف النقال، نسبة الربط بالأنترنيت ونسبة استخدام خدمات الأنترنيت وذلك في كل من الأردن والإمارات، فلسطين، سوريا، عمان والصومال وتنفرد الأردن بإدراج 24 مؤشرا إضافيا. وتهمل العديد من الدول مؤشر مهم جدا وهو مؤشر متوسط تكلفة استخدام الانترنيت. (قعلول و طلحة، 2020، صفحة 14).

ولا يقتصر الأمر على البنى التحتية فقط بل يحتاج الوضع الحالي للاستفادة من مزايا الشمول المالي الرقمي بما يتوافق والظروف الاقتصادية وفي ظل الجائحة إلى ضرورة الاهتمام بـ:(طلحة و الفران، 2020، الصفحات 9-10)

- دمج الشمول المالي الرقمي ضمن الاستراتيجيات والرؤى الوطنية.

- تبني إطار تنظيمي ورقابي داعم للشمول المالي والرقمي.
- الموازنة بين الابتكار والمخاطرة لتحقيق الشمول المالي الرقمي.
- تبني بيئة مشجعة لمزودي الخدمات المالية الرقمية.
- التركيز على زيادة مستويات الثقافة المالية.
- متابعة التقدم على صعيد الشمول المالي الرقمي.

2.4 تنامي الشمول المالي الرقمي في الدول العربية في ظل الجائحة:

حيث كان على الدول العربية أن تنتهج خطط إستراتيجية للاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي لحفز النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل، يعتبر قطاع الخدمات الأوفر حظا من حيث درجة رقمنة القطاعات الاقتصادية، وسط تباين درجة الرقمنة ما بين الدول العربية، استحداث وزارات معنية بالاقتصاد الرقمي ساعد بالإسراع بوتيرة التحول الرقمي في كل من الأردن والإمارات، وساهمت جهود التحول الرقمي في سرعة إنجاز الخدمات الحكومية وخفض تكلفة إنجاز المعاملات الحكومية بنسبة 88 % في البحرين. جهود التحول الرقمي ركزت في مصر والسودان على تطوير أنظمة وخدمات الدفع الرقمي وساعدت على زيادة نسبة مستخدمي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول إلى 72 % في الصومال.(قعلول و طلحة، 2020، صفحة 5).

ونستعرض بعض النماذج العربية في إطار الشمول المالي الرقمي خلال الجائحة:(طلحة و الفران، 2020، صفحة 7_8)

_الأردن:

عملت السلطات الأردنية على مواصلة تشغيل أنظمة الدفع والتسويات عن بعد، خلال فترة الحجر الصحي، ذلك لضمان تدفق الأموال بين حسابات الأفراد والشركات في القطاع البنكي، وتمكين العملاء من إجراء الدفعات والحوالات المختلفة.

_البحرين:

شملت الإجراءات زيادة حجم الصفقات عن طريق معاملات الاتصال اللاتلامسي على نقاط البيع إلى 50 دينار بحريني، ووضع حد أقصى بنسبة 0,8 %على رسوم التحصيل على معاملات بطاقات الخصم. كما تم وضع حد أقصى للرسوم على بطاقات السحب الآلي، والطلب من البنوك التأجيل على السداد لمدة ستة أشهر دون فائدة أو غرامة والامتناع عن تجميد حسابات العملاء إذا فقد العميل عمله.

_ السعودية:

أطلق البنك المركزي السعودي برنامج دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص، ذلك في إطار دورها لتمكين القطاع المالي من دعم القطاع الخاص في المملكة، للتخفيف من الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة عليه في ظل الظروف الحالية.

_ السودان:

أصدر بنك السودان عدد من الضوابط مثل إجراء تسويات نقاط البيع بصورة يومية وفق ملف التسوية الوارد في شركة الخدمات البنكية الإلكترونية، وتمديد صلاحية البطاقات البنكية التي انتهت صلاحيتها.

_ العراق:

تشجيع البنوك على استخدام المدفوعات الإلكترونية لاحتواء انتقال الفيروس، وإصدار تعليمات للبائعين بإلغاء العمولات على هذه المدفوعات حتى نهاية 2020.

_ قطر:

في إطار جهود بورصة قطر واهتمامها بتحقيق معايير النفاذ المالي على موقعها الإلكتروني، أعلنت البورصة عن حصولها على شهادة اعتماد من مركز "مدى" للتكنولوجيا المساعدة للنفاذ الرقمي. بهذا أصبح بالإمكان لذوي الإعاقة والمتقدمين في السن سهولة تصفح الموقع الإلكتروني لبورصة قطر والاستفادة من خدماته. كما تم إطلاق العديد من الحاضنات ومشاريع تسريع التكنولوجيا المالية لمساعدة الشركات الناشئة في المرحلة المبكرة من إنشائها.

_ فلسطين:

إلتزمت البنوك بإعفاء الخدمات البنكية الإلكترونية وخدمات الصراف الآلي من العمولات والرسوم للأشهر الست القادمة قابلة للتمديد.

_ الكويت:

اتخذ البنك المركزي الكويتي عدد من الإجراءات لتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتعقيم الفروع البنكية وإتباع مزيد من الإجراءات الصحية الوقائية وبث رسائل التوعية عبر منصات البنوك.

_ مصر:

تبنى البنك المركزي المصري في شهر ماي 2020، مبادرة ضخمة للسداد الإلكتروني، في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المستجد وتعظيم مساهمة القطاع البنكي في تنفيذ

خطط الدولة للتعامل مع التداعيات المحتملة للفيروس. تأتي المبادرة في إطار أهمية إتاحة الخدمات المالية للمواطنين بصورة عادلة وآمنة وسهلة وبتكلفة مناسبة.

_ الجزائر:

عملت السلطات الجزائرية على تشجيع المزيد من الاندماج المالي عن طريق التركيز على الرقمنة والمنتجات المبتكرة، بتاريخ 2020/08/24 أعلن بريد الجزائر رسميا عن إطلاق خدمة" بريدي باي "BaridiPay" . وهي طريقة دفع تعتمد على تقنية قراءة الباركود ثنائية الأبعاد المسماة (QR CODE رمز الاستجابة السريعة) تستخدم من خلال تطبيق للهاتف النقال. ولتعميم استخدام الخدمات المالية الرقمية أعلن بريد الجزائر شروعه في حملة إعلامية وطنية بمشاركة عدة دوائر وزارية, وعن عقده اتفاق مع عدد من متعاملي القطاع السياحي وموافقتهم تسهيل إجراءات استخدام الخدمات المالية الرقمية التي يوفرها بريد الجزائر, مثل دفع الفواتير عمليات الدفع رقميا الموزع الآلي, وإعادة شحن وحدات الهاتف وخدمة الدفع عبر الهاتف النقال من خلال تطبيق تم تصميمه لهذا الغرض, يتم ربطه بالشبكة لتمكين حملة البطاقات البنكية وبطاقة بريد الجزائر الذهبية من إتمام الدفع رقميا مثل فواتير الهاتف والكهرباء والغاز باستخدام الهاتف النقال.(شكرين، 2021، الصفحات 232-233).

_ الإمارات:

ارتفعت شعبية الخدمات المصرفية عبر الانترانت والبطاقات غير التلامسية في الإمارات العربية المتحدة خلال جائحة كوفيد- 19, وتشكل الآن أكثر من 80 % من جميع معاملات نقاط البيع، وفقا لبنك الإمارات دبي الوطني.(بوابة الشمول المالي من أجل التنمية FINDEV، 2020)

قطعت العديد من الدول العربية أشواطا متباينة في التوجه نحو الرقمنة للخدمات المالية والعمل على شموليتها إلا أن العديد من التحديات تجعلها بعيدة عن الترتيب العالمي بين الدول المتقدمة في تطورها وتثقيف شعوبها فيما يتعلق بالشمول المالي خاصة والتحول المنطقي للشمول المالي الرقمي. وتعتبر الإمارات والبحرين والسعودية من الدول التي تحتل الترتيب العربي وهي من الدول التي ساعدها ذلك نوعا ما مع ظهور الجائحة وهذا ما جعلها تضع استراتيجيات مستقبلية للتمكن أكثر في مجال الشمول المالي الرقمي.

5. خاتمة:

أولت الدول العربية حتى قبل الجائحة اهتمام بضرورة التوجه نحو الشمول المالي الرقمي، ووضعته ضمن استراتيجياتها ومخططاتها الإنمائية، خاصة وأن هذا التحول يعتبر أحد أهم نتائج

العولمة من جهة، وفرصة لا تفوت من جهة أخرى لما حققه للدول المتقدمة من دعم للنمو الاقتصادي وتحقيق للاستقرار المالي والنقدي. ومع قدوم الجائحة وجدت الدول العربية نفسها أمام فرصة سانحة للاندماج أكثر في الخدمات المالية الرقمية لكن في وسط تحفه العديد من التحديات أولها التداعيات الاقتصادية للجائحة.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

_ واجهت الدول العربية العديد من الأزمات العالمية وتأثرت بها بدرجات متفاوتة، لكن الأزمة الصحية جائحة كورونا تعتبر سابقة في تاريخ البشرية جمعاء، رمت بآثارها على كل القطاعات ومناحي الحياة المختلفة.

_ الدول العربية بسبب أوضاعها الاقتصادية التي كانت تسجل معدلات تراجع وتذبذب في مؤشرات الأداء الاقتصادي المختلفة نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والدولية، وجدت نفسها بقدوم الجائحة تتكبد خسائر فادحة لم تسلم منها حتى الدول المتقدمة.

_ سجلت معدلات نمو كارثية بسبب الجائحة حتى عالميا بعد ظهور الجائحة وكانت سنة 2020 هي الأسوأ، لتظهر بوادر التعافي الاقتصادي خلال سنة 2021.

_ التداعيات الاقتصادية رمت بظلالها على الجانب الاجتماعي، ليرتفع معدل البطالة ويزداد عدد الفقراء وتتدهور أكثر أوضاع الفئات الهشة.

_ من أكثر القطاعات تأثرا بهذا الوباء: قطاع النفط، السياحة، النقل الجوي، الأسواق والتحويلات المالية.

_ الشمول المالي الرقمي، من الحلول التكنولوجية الرقمية التي تلعب دورا متزيدا في تسريع تبني مفهوم الشمول المالي.

_ الشمول المالي يلعب دورا حاسما في عملية التنمية، من خلال تسهيل النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في الدخل، كما أنه يعزز من الاستقرار المالي والنقدي.

_ تبذل الهيئات والسلطات المالية والعربية بالتعاون فيما بينها جهودا كبيرة لريادة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية.

_ تركز الدول العربية في المراحل الأولى لتوجهها نحو الشمول المالي الرقمي، على التوسع في تقديم الخدمات البنكية والمالية عبر الأنترنيت والهاتف النقال. والدول الرائدة في هذا المجال هي الإمارات، البحرين، السعودية والكويت أما باقي الدول العربية فهي تعتبر ضعيفة جدا. وتعتبر الدول العربية في مجموعها الأضعف عالميا وهو الأمر نفسه حتى لأنظمة الدفع الإلكتروني.

_ الشمول المالي الرقمي أولوية إنمائية قبل ظهور الجائحة وهو الآن ضرورة لا غنى عنها للإغاثة في الأمد القصير.

_ العديد من الدول وجدت في التعاملات الرقمية ملاذا للتخفيف من آثار الجائحة.

_ كان من الممكن أن تتفادى الدول العربية الخسائر الكبيرة التي تكبدتها لو جعلت الشمول المالي عامة والرقمي خاصة ضمن أولوياتها، فالجزائر من الدول العربية التي تعاني من إشكالية الاندماج المالي في الاقتصاد الرسمي وبسبب عدم التثقيف المالي والتكنولوجيا المالية، فقدان الثقة في القطاع البنكي بسبب الأزمات وعدم جودة البنية التحتية الإلكترونية، كلها أسباب أعاقت التوجه نحو الشمول المالي عامة والرقمي خاصة.

_ على الرغم من أن الجائحة تسببت بالعديد من النتائج السلبية لكنها ستكون الدافع القوي للدول العربية لتسريع تبني مفهوم تنموي مهم كالشمول المالي الرقمي.

بناء على كل هذه النتائج يمكن وضع جملة من الاقتراحات ستساعد الدول العربية على تبني مفهوم الشمول المالي الرقمي:

_ الجائحة لازالت مستمرة ولا توجد توقعات واضحة حول مستقبلها، في ظل السلالات المتجددة للوباء، لذلك لابد من التحسيس بضرورة التعاملات الرقمية وبرمجة أيام دراسية ودورات تكوينية لمحو الأمية المعلوماتية.

_ وضع إستراتيجية واضحة من طرف الحكومات العربية للتوسع في الخدمات المالية الرقمية.

_ التوجه الرقمي بات ضرورة وليس خيار للدول العربية، خاصة وان قطاعات حيوية كالسياحة والنقل الجوي لابد من تحريرها من إجراءات الحجر.

_ الشمول المالي لا يحتاج مبادرة عربية فقط بل يحتاج خطط عملية يتم تطبيقها على المدى القصير وتسريع نشر الوعي والتثقيف المالي وتسهيل إجراءات التعامل معه، ولما لا تبادل الخبرات مع الدول العربية المتفوقة في ذلك كالإمارات مثلا.

_ على الدول أن تستثمر في التكنولوجيا المالية من خلال المؤسسات الناشئة لتعزيز فرص التعاملات الرقمية

_ على الدول العربية ومؤسساتها المالية والبنكية تسريع وتيرة رقمنة الخدمات المالية، والعمل على توفير الأطر التنظيمية والقانونية التي تتيح التحكم في المخاطر والرقابة عليها.

6. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

I. المقالات

1- الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية. (06 ماي, 2020). 1,2 تريليون دولار خسائر الاقتصاديات العربية من كورونا. الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية.

2- عبد الرزاق الشحادة، عامر قاسم، وغالب عوض الرفاعي. (2020). مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية. مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، 4(2).

3- فضيل البشير ضيف. (2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد (06)

4- كريمة بوقرة، محمد بوطلاعة، وحسينة ساعد بخوش. (06, 2020). واقع الشمول المالي وتحدياته–الاردن والجزائر نموذجا–. مجلة اقتصاديات المال والاعمال.

5- محمد شكرين. (جانفي, 2021). أزمة كوفيد19، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12(العدد الاول).

II. التقارير والمنشورات

1- المركز العربي للأبحاث. (2020). جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) وتداعياتها على الاقتصاديات العربية. قطر: وحدة الدراسات السياسية.

2- الوليد طلحة، وصبري الفران. (2020). الشمول المالي الرقمي. الاصدار السابع عشر. صندوق النقد العربي.

3- صندوق النقد العربي. (2021). تقرير " آفاق الاقتصاد العربي" الاصدار الثالث عشر. صندوق النقد العربي.

4- عبد الستار مصطفى. (2020). تأثيرات أزمة "كورونا" (كوفيد 19) على قضايا التشغيل واسواق العمل العربية. منظمة العمل الدولية.

5- قعلول، وطلحة، (2020). الاقتصاد الرقمي في الدول العربية الواقع والتحديات. صندوق النقد العربي.

6- منشورات الأمم المتحدة الاسكوا. (2019). نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية (آفاق عالمية وتوجهات إقليمية). بيروت.

III. المواقع الإلكترونية

1- بوابة الشمول المالي من أجل التنمية FINDEV. (26 أكتوبر, 2020). تاريخ الاسترداد 5 09, 2021، من موجز البوابة حول فيروس كورونا والشمول المالي:-https://www.findevgateway.org/ar/guide/2020/10/mwjz-albwabt-n-fyrws-kwrwna-kwfyd-19-walshmwl-almaly-8-21-aktwbr-2020

2- ميلر، مارغريت، ليورا كلابر. (08 03, 2020). كيف يمكن أن تساعد الخدمات المالية الرقمية عالما يواجه جائحة فيروس كورونا. تاريخ الاسترداد 29 08, 2021، من مدونات البنك الدولي: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/kyf-yumkin-tsad

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1- AMF. (2020). Financial inclusion for the Arab region initiative Achievements'. UAE: amf.
2- CGAP. (2015, FEVRIER). L'inclusion financière numérique :enjeux pour les clients et les organismes de réglementation, de contrôle et de normalisation. Consulté le 08 28, 2021, sur www.cgap.org.:https://www.cgap.org/sites/default/files/Brief-Digital-Financial-Inclusion-Feb-2015-French_0.pdf
3- GPFI. (2013). Financial inclusion target and goals: Landescapee and GPFI view. Retrieved fromhttps://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/documents/Financial%20Inclusion%20Targets%20and%20Goals.pdf .
4- International Telecommunication Union. (2016, JULY). Retrieved 08 29, 2021, from Digital Financial Inclusion: https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/01/Digital-Financial-Inclusion_ITU_IATF-Issue-Brief.pdf
5- Mohamed, B., & Zoheir, H. A. (2019, juin 01). Microcredit et inclution financière en Algérie: une étude d'impact. *Arsad Journal For Economic and Management Studies, 02*, p. 403
6- unescwa. (2020, july 30). the impact of covid-19 on arab economies trade and foreign direct investment. Retrieved 09 06, 2021, from http://www.unescwa.org/: https://digitallibrary.un.org/record/3873927?ln=fr
7- UNESCWA202 (0). The impact of covid-19 on Arab Financial Systems. Retrieved 08 31, 2021, from https://afsd-2021.unescwa.org/sdgs/pdf/covid-19/en/9-20-00190_pb8_eng_may14_mod_web.pdf